اسرائيل تدفع ثمن التصعيد

ان مسلسل الاحداث الذي فجّرته المجزرة التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية في باحة المسجد الاقصى في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) قد تصاعد وانفجر بعمليات عنف متواصلة في الارض الفلسطينية المحتلة بين ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) و١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠؛ اذ وقعت عشرات الهجمات ضد الجنود والمستوطنين والمدنيين الاسرائيليين، توزّعت بين أعمال التظاهر الجماهيري والطعن وزرع العبوات الصغيرة واطلاق الرصاص والقاء قنابل المولوتوف. وأدّى ذلك، في غضون الشهرين قيد المراجعة، الى رفع عدد القتلى الاسرائيليين منذ بدء الانتفاضة.

حرب الفلسطينيين وحرب الاحتلال

بعد التظاهرة الضخمة التي ضمّت حوالى خمسة آلاف شخص في خان يونس، في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، التي جاءت تحدياً لنظام حظر التجوّل المفروض على قطاع غزة منذ اسبوع، وشهدت سقوط شهيد و١٥ جريحاً بالرصاص، وقعت مجابهة مماثلة في رفح، في ١٨ من الشهر عينه؛ اذ استيقظ الاهالي ليجدوا مفرزة اسرائيلية ترفع علمها في وسط المخيم، ممّا أثار المشاعر ودفع الآلاف الى التصدي. وقد سقط ٥٥ جريحاً بين الفلسطينيين، الذين نجحوا في ارغام الاسرائيليين على انزال علمهم والانسحاب الى خارج المخيم (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩/١٠/١٩٩٠). ثمّ تكررت المجابهة في خان يونس، في ١٩ الشهر، حين أطلق جنود الاحتلال النار على ثلاثة آلاف متظاهر وجرحوا ٣٠ مواطناً منهم (**المصدر نفسه**، ٢٠ ـ ٢١/١٠/١٩٩٠). وعاد قطاع غزة الى تصدر المجابهة في الثالث والرابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، حين انتفضت الجماهير رداً على مقتل احد أعضاء «فتح»، وهو مسجون في غزة. وكانت سلطات الاحتلال أعلنت انه عثر على عطية الزعانين مشنوقاً في زنزانته قبل يوم، وهو ناشط سبق اعتقاله عشر مرات بتهمة الانتماء والمقاومة، غير ان أهله أكدوا تعرّضه للتعذيب وشنقه بأيدي المحققين (**الحياة**، لندن، ٤/١١/١٩٩٠). وبالنتيجة، اندلعت المواجهات الجماهيرية على مدى يومين، سقط خلالها حوالى ٣٠٠ جريح بالرصاص، منهم قرابة مئة في الثالث من الشهر، و١٨٠ في اليوم التالي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤ و٥/١١/١٩٩٠). هذا، ولم يتوقف المسلسل مؤقتاً سوى في ١١ من الشهر عينه، حين جُرح ٢٥ مواطناً في خان يونس خلال التصدي لجنود الاحتلال.

وفي المقابل، ردّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على اتساع دائرة المجابهة وانخراط الجماهير الفلسطينية فيها، من خلال فرض المزيد من الاجراءات والعقوبات الجماعية، فطبّقت نظام حظر التجول على قطاع غزة بعد وقوع مجزرة الاقصى، الذي استمر حتى رفعه عن معظم الانحاء في ١٧ الشهر. غير ان الحظر ظل مفروضاً على أكثر من مئة ألف مواطن في نابلس، فيما هدّد رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، بأن الجيش الاسرائيلي «سيردّ اذا حدثت اضطرابات جديدة» (**الحياة**، ١٨/١٠/١٩٩٠).

غير ان الاجراء اللافت، الى جانب حظر التجول الذي فرض على أماكن ومناسبات عديدة، كان استخدام سياسة العزل وغلق المناطق، استباقاً للتظاهرات وعقاباً للمتظاهرين. فقد حشدت السلطات ألفي شرطي في القدس، في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر)، لغلق العاصمة وعزلها عن الضفة الفلسطينية. غير ان الخطوة المثيرة جاءت في ٢٣ الشهر، حين أمر وزير الدفاع، موشي ارنس، بعزل الارض المحتلة كلياً عن اسرائيل، وبمنع العمّال الفلسطينيين من التوجّه الى أعمالهم هناك، ابتداء